

أنطوان شلحت*

ماذا جنت إسرائيل من اتفاقية

المصالحة مع تركيا؟

بسبب ما شهدته تركيا من أحداث في إثر وقوع محاولة انقلاب فاشلة، تأخرت مصادقة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على اتفاقية المصالحة مع إسرائيل التي وقّعت في أواخر حزيران / يونيو ٢٠١٦، إلى ٣١ آب / أغسطس ٢٠١٦، بعد فترة وجيزة من إقرارها في برلمان أنقرة. ونشر ديوان رئاسة الدولة التركية بياناً في الموقع الإلكتروني الخاص به أشار فيه إلى أن من المقرر أن تنهي هذه الاتفاقية فترة الجمود الدبلوماسي بين البلدين التي استمرت على مدى الأعوام الستة الفائتة.

وفور توقيع تلك الاتفاقية رأت الأوساط المقربة من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن "الثمان" الذي دفعته إسرائيل في مقابلها كان جديراً إذا ما قورن بالفوائد الجمة التي ستعود عليها من الاتفاقية.

فوفقاً للأوساط نفسها، قدمت إسرائيل "تنازليين" كان لا بد من تقديمهما في مقابل الفوائد العديدة التي ستعود عليها من الاتفاقية، وهما: أولاً، اعتذرت عن الاعتداء على أسطول الحرية (السفينة التركية "مافي مرمرة") الذي كان في طريقه إلى قطاع غزة (في أيار / مايو ٢٠١٠)؛ ثانياً، وعدت بإعطاء صندوق إنساني تركي مبلغ ٢٠ مليون دولار من أجل الاهتمام بالمصابين الأتراك وعائلاتهم وعائلات القتلى، وهذا لا يعني تحمّل المسؤولية أو الاعتراف بالذنب. وفي المقابل، سيسحب الأتراك أي دعوى ضد إسرائيل أو إسرائيليين، ولن يتعاونوا مع أي إجراء قضائي كهذا، وستتوقف معارضة تركيا لدمج إسرائيل في المنظمات التي يوجد لأنقرة تأثير فيها، الأمر الذي سيسمح بالتعاون بين الدولتين في مناطق مشتعلة. وكذلك، سيتم استئناف العلاقة الدبلوماسية بالكامل من الطرفين. وعلى الرغم من الاتفاقية، فإن إسرائيل لم توافق على رفع الحصار المفروض على غزة، أو حتى الحدّ منه (يعقوب عميدرور، "مصالح وليس ودّاً متبادلاً"، "إسرائيل هيوم"، ١ / ٧ / ٢٠١٦).

وفي رأي يعقوب عميدرور، مستشار الأمن القومي السابق لرئيس الحكومة الإسرائيلية، فإن الأمر الأهم هو أن اتفاقية المصالحة مع تركيا ترسخ "حق إسرائيل في فرض الحصار واستخدام القوة العسكرية من أجل تطبيقه." وفي هذا السياق شدّد عميدرور على أنه ليس لدى إسرائيل امتيازات كثيرة

* كاتب وباحث فلسطيني.

ك هذه في الساحة الدولية، ولذا، فإن الثمن الذي دُفع لقاء الاتفاق كان ملائماً. واعتبرت تحليلات أخرى أن الإنجاز الاستراتيجي الأهم لرئيس الحكومة هو أنه نجح في جعل تركيا تتراجع عن طلبها رفع الحصار البحري عن القطاع بشكل كامل. وأعدت هذه التحليلات إلى الأذهان طلب تركيا هذا الذي كان السبب وراء خروج القافلة البحرية إلى غزة، وبالتالي فإن اتفاقية المصالحة كما هي الآن تشكل عملياً اعترافاً من تركيا بأنها أخطأت عندما سمحت لهذه القافلة بالخروج (وهذا ما ورد لاحقاً بصورة ضمنية على لسان الرئيس التركي)، واعترافاً منها بحاجات إسرائيل الأمنية فيما يتعلق بغزة، وبطلب إسرائيل وجوب أن تمر كل بضاعة تذهب إلى غزة عبر ميناء أسدود (باراك رافيد، "اتفاقية المصالحة مع تركيا - خطوة شجاعة وصحيحة"، "هآرتس"، ٢٧/٦/٢٠١٦).

وبحسب أحد هذه التحليلات، فإن الأهم من هذا كله هو أن تركيا ستوظف مبالغ كبيرة في بناء مستشفى ومحطة لتوليد الطاقة (بالتعاون مع ألمانيا) في غزة، الأمر الذي سيخفف الضائقة الصعبة التي يعانيها مليون و٨٠٠,٠٠٠ نسمة، وهذا أمر مهم، لأنه كلما تنفس السكان الصعداء ولو قليلاً، انخفضت فرص وقوع جولة حرب رابعة. ومن هذه الزاوية، فإن العبء الاقتصادي الملقى على عاتق إسرائيل من أجل مساعدة القطاع سيخف قليلاً، وفي هذا مصلحة إسرائيلية واضحة (يوسي ميلمان، نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٨/٦/٢٠١٦).

ولا بد من أن نشير إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ورئيس الحكومة التركية بن علي يلدريم، عرضا في كل من روما وأنقرة، في ٢٧ حزيران / يونيو ٢٠١٦ تفصيلات اتفاقية المصالحة بين البلدين.

وعرض نتنياهو مزايا الاتفاقية، فأكد أنها تحمي مقاتلي الجيش الإسرائيلي من أي دعاوى جنائية أو مدنية من طرف تركيا، وتضمن بقاء الطوق الأمني مفروضاً على قطاع غزة باعتباره "عنصراً مهماً لمنع تعاضم قوة حركة 'حماس'". وأشار إلى أن الاتفاقية تسمح في الوقت عينه للسفن المتجهة إلى القطاع بتفريغ حمولاتها من المساعدات الإنسانية في ميناء أسدود، وأكد أن هذه المساعدات ستخضع لتدابير أمنية إسرائيلية.

وكشف نتنياهو النقاب عن أن الاتفاق أرفق برسالة من الرئيس التركي يتعهد فيها بالإيعاز إلى وكالات الاستخبارات التركية ذات الشأن، بالعمل على إعادة جثتي جنديين إسرائيليين ومدنيين مفقودين آخرين يُرجح كونهم في قطاع غزة. كما يتضمن الاتفاق بنداً يلزم تركيا بمساعدة إسرائيل على الانضمام إلى أي تنظيم دولي تكون أنقرة عضواً فيه (كانت تركيا رفعت في ٤ أيار / مايو ٢٠١٦ الفيتو الذي فرضته على التعاون الإسرائيلي مع حلف شمال الأطلسي - الناتو - وسمحت بالبداية بعملية إقامة مكاتب إسرائيلية في الناتو، وذلك بعد أن كانت أنقرة وضعت عراقيل أمام التعاون الأمني بين الناتو وإسرائيل منذ عملية "الرصاص المسبوك" في أواخر سنة ٢٠٠٨. وجاء رفع الفيتو التركي ليكون بمثابة خطوة لبناء الثقة، وشكل دليلاً على أن تجدد العلاقات بين الدولتين بات قريباً). وقال نتنياهو إن الاتفاق يفتح الطريق أمام إقامة تعاون في مجالات الطاقة والاقتصاد بما في ذلك الغاز الطبيعي، وأشار إلى أنه أحاط زعماء كل من مصر والأردن وقبرص واليونان وروسيا والولايات المتحدة علماً بسير المفاوضات التي أفضت إلى هذه الاتفاقية، وشدد على أنها ستزيد عناصر الاستقرار في الشرق الأوسط والعالم وسط العاصفة التي نشهدها.

وأثارت الاتفاقية جدلاً بشأن انعكاساتها المتعلقة بعلاقة إسرائيل مع حركة "حماس"، ولا سيما في ضوء التصريحات التي أدلى بها مصدر أمني رفيع في وزارة الدفاع الإسرائيلية بعد أيام قليلة من

تسلّم وزير الدفاع الجديد أفيغودور ليبرمان منصبه، والتي برزت فيها وجهتا نظر واضحتان: الأولى، أن المواجهة المقبلة مع "حماس" حتمية؛ الثانية، أن هذه المواجهة التي لا بد من أن تحدث يجب أن تكون "الأخيرة".

وفي هذا الصدد، يعتقد الرئيس السابق لجهاز الموساد إفرام هليفي أن الاتفاقية مع تركيا تتعارض مع السياسة التي عبّر عنها ذلك المصدر الأمني الرفيع في وزارة الدفاع، بل إنها عملياً تنقضها، إذ "لا يمكن تخيل طائرات سلاح الجو الإسرائيلي تقصف محطة لتوليد الطاقة بناها الأتراك في القطاع، كما لا يمكن أن يخطر على البال أن تقرر إسرائيل خوض حرب إبادة ضد 'حماس' رغماً عن إرادة موسكو وأنقرة. ومن المستحيل توكيل تركيا بمهمة وساطة حساسة (استعادة جثتي جنديين ومدنيين مفقودين آخرين)، وفي الوقت عينه السعي إلى مواجهة عسكرية مصيرية تحوّل غزة إلى كومة من التراب في عملية أخيرة" (نشرة "مختارات من الصحف الإسرائيلية"، ٣٠ / ٦ / ٢٠١٦).

ويؤكد هليفي أن ثمة حاجة إلى إعادة النظر في سياسة إسرائيل تجاه "حماس"، ولا سيما أن هناك راعياً آخر لهذه الأخيرة رُحِبَ بالاتفاقية مع تركيا هو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. فبالنسبة إلى الدولتين الأساسيتين العاملتين في الشرق الأوسط - الأولى (تركيا) التي توصلنا معها إلى اتفاقية تاريخية، والثانية قوة عظمى عالمية (روسيا) تكبّد رئيس الحكومة عناء زيارتها في الفترة الأخيرة في أوقات متلاحقة وأشاد بعلاقات إسرائيل معها - فإن "حماس" ليست تنظيمياً إرهابياً، وليست مرتبطة بتنظيم "داعش" وسائر العصابات الإرهابية، ولدى زعيمها خالد مشعل دعوة رسمية إلى زيارة موسكو. كما أن عدداً من الشخصيات الأميركية التي تولت في الماضي مناصب رسمية رفيعة، التقى مسؤولين كباراً في "حماس"، على الرغم من أن الإدارة الأميركية لا تزال تتمسك بسياستها الرسمية التي تعتبر "حماس" تنظيمياً إرهابياً. وبصورة تلقائية، يشكّل تأييد الولايات المتحدة لاتفاقية المصالحة دعماً لحقّ تركيا في إقامة قنوات اتصال مع "حماس" يمكن أن تُستغل الآن من أجل منفعة إسرائيل (المصدر نفسه).

توظيف "اتفاقية المصالحة" إقليمياً وعالمياً

إقليمياً، اعتبر معظم التحليلات الإسرائيلية اتفاقية المصالحة مع تركيا خطوة ليس من شأنها أن تلحق الضرر بـ "علاقات إسرائيل مع أصدقائها الجدد - القدامى في المنطقة"، بل تشتمل على ما يسمح بإعادة ترسيم الخطوط العامة المعروفة للشرق الأوسط المقسّم بين دول وتنظيمات راديكالية تشكل عداوتها لإسرائيل الحجر الأساس في كل خطوة من خطواتها، ودول معتدلة مثل إسرائيل ومصر وتركيا، علاوة على الأردن والسعودية، التي تقيم بينها حواراً استراتيجياً وعلاقات اقتصادية وتنسيقاً أمنياً (إيال زيسر، نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٩ / ٦ / ٢٠١٦).

وفي رأي أصحاب هذه التحليلات، فإن مصر لا تزال تعتبر تركيا خصماً مرأى، وهي ليست مستعدة لتطبيع علاقاتها معها، لكن القاهرة مستعدة للاعتراف بأن أهمية اتفاقية المصالحة لا تكمن تحديداً فيما تعنيه هذه الاتفاقية بالنسبة إلى علاقة إسرائيل بتركيا، بل فيما تعنيه بالنسبة إلى تركيا التي لن تبقى دولة تحاول استخدام المشكلة الإسرائيلية كأداة تستغلها باسم الإسلام من أجل بسط سيطرتها ونفوذها على المحيط العربي والإسلامي، وإنما ستتحول من الآن فصاعداً إلى دولة تعرف حدودها ومصالحها السياسية التي تتطلب منها ضبط النفس والبراغماتية، وتفرض عليها حواراً مع إسرائيل.

ويجب أن نذكر هنا أن ثمة تحليلات إسرائيلية متطابقة أشارت إلى أن نتنياهو سعى أيضاً لإنجاز اتفاقية المصالحة بالتزامن مع نشوء أكثر من حاجة لدى تركيا إلى هذه الاتفاقية، وذلك عبر تقديم تنازل في جهة (تركيا)، كي لا يتنازل في جهة أخرى (فلسطين)، وهذا بحسب المحلل السياسي لقناة التلفزة الإسرائيلية الثانية أودي سيغال ("معاريف"، ١ / ٧ / ٢٠١٦).

ومثلما يحاول نتنياهو استخدام اتفاقية المصالحة من أجل الدفاع عن سياسة حكومته فيما يتعلق بأعمال البناء في المستوطنات، فإن هذا الدفاع كان محور الاتجاه العام للجولة التي قام بها في عدة دول أفريقية في تموز / يوليو الفائت.

وبالتزامن مع هذه الجولة، نشرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بيانات إدانة لإعلان إسرائيل إقامة مئات الوحدات السكنية الجديدة في مستعمرة "معاليه أدوميم" ومستعمرات القدس الشرقية. وقال نتنياهو خلال زيارته لرواندا إن الموقف الأميركي والأوروبي غير مقبول، وإن العقبة الحقيقية للسلام "لا تكمن في أن عدة شقق سَتُبنى في معاليه أدوميم"، وإنما في "قلة استعداد الفلسطينيين للتسليم بوجود الدولة اليهودية".

وكتب المحلل السياسي لموقع "اللا" الإلكتروني أمير تيفون، أن أقوال نتنياهو هذه تضمنت تعبيراً عن الاتجاه العام الذي طبع زيارة رئيس الحكومة لأفريقيا. فبينما "تنتقل إسرائيل من أزمة إلى أزمة مع الولايات المتحدة، وتواصل تلقي الإدانات الروتينية من جانب أوروبا، يعمل نتنياهو على نسج شبكة علاقات، تحديداً مع الأجزاء الجنوبية والشرقية من الكرة الأرضية، والتي كانت تُعتبر في الماضي معادية لإسرائيل، خلافاً لأميركا وأوروبا المتعاطفتين. وهذا يشمل دولاً أفريقية، والهند، والصين واليابان في آسيا، وكذلك دولاً مركزية في أميركا اللاتينية، مثل الأرجنتين وكولومبيا والمكسيك".

وأضاف هذا المحلل: "في أفريقيا، تحدّث نتنياهو بصورة خاصة عن هدف طموح هو تغيير الأغلبية التلقائية ضد إسرائيل في مؤسسات الأمم المتحدة، المعتمدة أساساً على دول من هذه الأجزاء من العالم. وصيغة نتنياهو بسيطة: إسرائيل يمكنها أن تعرض على دول أفريقيا التعاون الواسع في مجالات فائقة الأهمية لأي دولة طامحة إلى الحياة والازدهار في الوقت الراهن: مكافحة الإرهاب، وتطوير البنى التحتية، وإدارة قطاع المياه، والدخول إلى ميدان السايبر، وربما الغاز الطبيعي. وما يمكنها نيله في مقابل ذلك، عدا المكاسب الاقتصادية، هو الدعم السياسي، أو على الأقل، تجنّب دعم هذه الدول للمبادرات الدولية المتعلقة بالفلسطينيين" (أمير تيفون: "رحلة نتنياهو في أفريقيا"، موقع "اللا"، ٩ / ٧ / ٢٠١٦).

توظيف الاتفاقية داخلياً

تشدّد الأوساط المقربة من نتنياهو على أن اتفاقية المصالحة مع تركيا تشكل آخر الإثباتات على القدرة الفائقة التي يمتلكها رئيس الحكومة لتحسين مكانة إسرائيل إقليمياً وعالمياً من دون التنازل عن أمن الدولة وسكانها في ظل آخر التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط (لازار بيرمان، "نتنياهو الاستراتيجي"، "كومنتري ماغازين"، ١٦ / ٨ / ٢٠١٦).

وهذا التشديد هو جزء من حملة عامة تهدف إلى رفع نتنياهو إلى مرتبة المخلص والمنقذ لليكود واليمين في إسرائيل، وإلى مرتبة البطاقة الراحبة التي تضمن بقاء لليكود في سدّة الحكم.

يُضاف إلى هذا، واقع تحوّل الليكود منذ سنة ٢٠٠٩ إلى حزب القائد الواحد، وهو بنيامين نتنياهو، فليس هناك شخص داخل الحزب قادر على منافسته وإسقاطه من منصب رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة. وعلى ما يبدو، فإن مهمة إسقاط نتنياهو عن رئاسة الحكومة والليكود باتت مهمة جهات خارج الليكود وداخله. ففي الانتخابات الأخيرة (أذار / مارس ٢٠١٥)، وعلى الرغم من تجنّد نخب عسكرية وأمنية وإعلامية وأدبية لإسقاط الليكود، وخصوصاً نتنياهو الذي جرى التركيز على شخصه أكثر من حزبه، ومحاولة "اليسار الصهيوني" إبقاء موضوع الانتخابات متمحوراً حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي حاول الليكود التهرب منها، فقد استطاع أن يحصل على ٣٠ مقعداً، وهو أكبر عدد مقاعد حققه الحزب منذ سنة ١٩٩٢ (ما عدا انتخابات ٢٠٠٣ برئاسة أريئيل شارون).

وكشفت نتائج الانتخابات الأخيرة أن نتنياهو، وليس الليكود، هو الفائز، الأمر الذي عزز قيادته في الحزب، وبذا أمسى بقاء الليكود في الحكم مرتبطاً إلى حدّ كبير ببقاء نتنياهو زعيماً له ومرشحاً عنه لرئاسة الحكومة.

وبحسب تلك الحملة العامة، استطاع نتنياهو في الأيام الأخيرة قبل انتخابات ٢٠١٥ جذب مقاعد جديدة لليكود بعد أن كانت استطلاعات الرأي تتوقع حصوله على ٢٤ مقعداً على الأكثر، وذلك في إثر مقولتين غيرتا المشهد الانتخابي في صفوف اليمين:

الأولى، إعلانه معارضته إقامة دولة فلسطينية، وهو ما انعكس سلباً على حزب "البيت اليهودي" الذي رفع شعار أنه الحزب الوحيد الذي يعارض حل الدولتين، وحاول أن ينافس الليكود من اليمين؛ الثانية، تحذيره من تصويت الناخبين الفلسطينيين في إسرائيل، إذ صرّح أن "العرب يتدفقون على الصناديق ويهددون حكم اليمين". وقد استفزت هذه المقولة قواعد الليكود الغاضبة، أو تلك المتحفظة على الليكود لأسباب اقتصادية، ودفعتهما إلى الخروج وإنقاذ الحزب، وأدت إلى عودة قواعد الليكود التقليدية في مدن التطوير والأطراف الفقيرة التي يسكنها أساساً اليهود الشرقيون، والتي رأت أن الخطر العربي الذي أُنذر به نتنياهو أهم من تهميشها الاقتصادي، فعادت إلى الحزب الأم بعد أن تفرقت في الانتخابات السابقة (٢٠١٣) بين حركة "شاس" الحريدية الشرقية و"البيت اليهودي". وحفّزت هذه المقولة أيضاً قواعد ليكودية كانت قررت عدم المشاركة في الانتخابات احتجاجاً على سياسات نتنياهو الاقتصادية، على العودة والمشاركة في التصويت.

وفي الأعوام الأخيرة ساهمت أحادية القيادة في الليكود التي يمثلها نتنياهو في خروج كثير من قيادات هذا الحزب من صفوفه، بسبب صراعتها مع نتنياهو على قيادة الحزب وعلى نهجه، وليس لأسباب أيديولوجية. فعلى سبيل المثال، خرج من الحزب، خلال فترة نتنياهو، الوزير السابق غدعون ساعر، وكان يرى في نفسه مرشحاً ومنافساً لتنتياهو على قيادة الحزب، وخرج وزير المال الحالي موشيه كحلون الذي ترك الحزب وأسس حزبا جديداً هو "كولانو" (كلنا)، وكذلك خرج وزير الدفاع السابق موشيه يعلون لخلافه مع نتنياهو بشأن نهجه ومداراته للتوجهات الشعبوية المتطرفة في الشارع الإسرائيلي. ■